



الدورة الثمانون

البند 87 من جدول الأعمال

تعزيز الإطار التعاهدي الدولي وتدعيمه

## قرار اتخذته الجمعية العامة في 15 كانون الأول/ديسمبر 2025

[بناء على تقرير اللجنة السادسة (A/80/457، الفقرة 7)]

## 170/80 - تعزيز الإطار التعاهدي الدولي وتدعيمه

إن الجمعية العامة،

إنه تشير إلى قراراتها 23 (د-1) المؤرخ 10 شباط/فبراير 1946 و 97 (د-1) المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 1946 و 364 باء (د-4) المؤرخ 1 كانون الأول/ديسمبر 1949 و 482 (د-5) المؤرخ 12 كانون الأول/ديسمبر 1950 و 144/32 المؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 1977 و 141/33 ألف المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 1978 و 158/51 المؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 1996 و 210/73 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2018 و 144/75 المؤرخ 15 كانون الأول/ديسمبر 2020 و 120/76 المؤرخ 9 كانون الأول/ديسمبر 2021 و 236/78 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2023،

وإنه تشير أيضاً إلى قراراتها 328/71 المؤرخ 11 أيلول/سبتمبر 2017 و 346/73 المؤرخ 16 أيلول/سبتمبر 2019 و 268/76 المؤرخ 10 حزيران/يونيه 2022 و 330/78 المؤرخ 6 أيلول/سبتمبر 2024 التي أكدت مرة أخرى أن تعدد اللغات قيمة من القيم الأساسية للمنظمة تسهم في تحقيق مقاصد الأمم المتحدة، وإنه تطلب إلى الأمين العام أن يواصل بذل الجهود لضمان عدم تأثر تعدد اللغات بالتدابير المتخذة لمواجهة حالة السيولة المالية،

وإنه يذكّر منها بالتزامات الناشئة عن المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة ولأهمية المعاهدات في تطوير القانون الدولي والنظام القانوني الدولي،

وإنه تلاحظ مع التقدير الدور الذي تضطلع به الأمانة العامة، ولا سيما قسم المعاهدات التابع لمكتب الشؤون القانونية، في تنفيذ المادة 102 من الميثاق،



**وإن تلاحظ** أن الزيادة الكبيرة في عدد المعاهدات المتعددة الأطراف المودعة لدى الأمين العام والمعاهدات المقدمة للتسجيل على مدى السنوات الماضية قد أدت إلى نمو حجم العمل الذي يضطلع به قسم المعاهدات،

**وإن تلاحظ أيضا** أنه رغم السرعة التي تتاح بها نصوص المعاهدات المسجلة ذات الحجية على شبكة الإنترنت عن طريق قاعدة البيانات الإلكترونية للمعاهدات، يوجد حاليا قدر كبير من العمل المتراكم في نشر مجموعة معاهدات الأمم المتحدة نتيجة محدودية الموارد المتاحة للترجمة والنشر، مما يؤدي إلى تراكم المعاهدات غير المنشورة،

**وإن تسلم** بأهمية التعجيل بتجهيز المعاهدات وتسجيلها ونشرها وبالإجراءات المتعلقة بالمعاهدات،

**وإن تعرب عن دعمها** للجهود التي يبذلها الأمين العام لزيادة كفاءة عملية التسجيل والنشر في حدود الموارد المتاحة، وتعزيز الدور الذي يضطلع به قسم المعاهدات في مساعدة الدول الأعضاء في هذا المجال،

**وإن ترحب** بالتدابير التي اتخذها قسم المعاهدات للإسراع بنشر مجموعة معاهدات الأمم المتحدة وإتاحة سبل الوصول إلكترونيًا إلى جميع منشوراته على الموقع الشبكي لمجموعة معاهدات الأمم المتحدة، وإن تعترف بالدور الذي يمكن للتكنولوجيا الجديدة أن تؤديه في إتاحة إمكانية الوصول إلى مجموعة معاهدات الأمم المتحدة،

**وإن تسلم** بأن الممارسات والتكنولوجيات قد تطورت تطورًا كبيرًا على مدى السنوات الماضية، وإن تعترف بأهمية الحفاظ على الاتساق مع الممارسات التي يتبعها المجتمع الدولي في وضع المعاهدات،

**وإن تسلم أيضا** بالدور الهام الذي تؤديه الجهات الوديعية للمعاهدات المتعددة الأطراف،

**وإن تلاحظ مع التقدير** دور قسم المعاهدات في تأدية المهام الموكلة إلى الأمين العام بوصفه وديعا لأكثر من 600 صك متعدد الأطراف،

**وإن تضع في اعتبارها** أحكام اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة لقانون المعاهدات في 22 أيار/مايو 1969<sup>(1)</sup>،

**واقترناعا منها** بالحاجة إلى مواصلة جمع وتبادل الآراء بشأن الممارسات المتعلقة بتعزيز الإطار التعاهدي الدولي وتدعيمه،

1 - **تشير** إلى المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة، وتؤكد من جديد أهمية تسجيل المعاهدات ونشرها وتسهيل الوصول إليها، وتشدد على أن ينبغي لقواعد إنفاذ المادة 102 أن تكون مفيدة ومناسبة للدول الأعضاء وعلى أنه ينبغي تحديثها بصفة مستمرة من أجل مساعدة الدول في تنفيذ التزاماتها بمقتضاها؛

2 - **تشير** إلى أن بعض الدول الأعضاء لا تزال ترى أن هناك مسائل معلقة قد يلزم معها مواصلة النظر في القواعد؛

3 - **تعيد تأكيد دعمها** للمناسبة السنوية المتعلقة بالمعاهدات التي ينظمها الأمين العام؛

<sup>(1)</sup> United Nations, *Treaty Series*, vol. 1155, No. 18232 (1).

- 4 - **ترحب** بقيام قسم المعاهدات بتنظيم حلقات عمل بشأن قانون المعاهدات وممارساتها في مقر الأمم المتحدة وعلى الصعيدين الوطني والإقليمي باعتبار ذلك مبادرة هامة لبناء القدرات، وتشيد بالجهود التي يبذلها قسم المعاهدات للاستمرار في تنظيم حلقات العمل هذه بصورة منتظمة قدر الإمكان وبسبل منها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات متى اقتضت الضرورة ذلك في ظل الظروف الاستثنائية، وتدعو الدول والمنظمات والمؤسسات الدولية المهتمة إلى مواصلة دعم هذا النشاط؛
- 5 - **ترحب أيضا** بعقد حلقات عمل إقليمية في عامي 2024 و 2025 بشأن قانون المعاهدات وممارساتها لفائدة الدول الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، والدول الأفريقية، والدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا؛
- 6 - **تعرب** عن تقديرها للسلفادور وإثيوبيا وسنغافورة لاستضافتها حلقات العمل الإقليمية بشأن قانون المعاهدات وممارساتها في سان سلفادور وأديس أبابا وسنغافورة؛
- 7 - **تعرب** عن تقديرها أيضا للاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومركز القانون الدولي التابع لجامعة سنغافورة الوطنية لمساهمتها في تنظيم حلقات العمل الإقليمية بشأن قانون المعاهدات وممارساتها لفائدة الدول الأفريقية، والدول الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، والدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، على التوالي؛
- 8 - **تلاحظ** أن تنظيم حلقات عمل بشأن قانون المعاهدات وممارساتها على الصعيدين الوطني والإقليمي يعتمد على توفر التمويل، وتدعو الدول والمنظمات والمؤسسات المهتمة إلى تقديم تبرعات للصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام لصالح مكتب الشؤون القانونية دعماً لتعزيز القانون الدولي، سواء بهدف تمويل حلقات العمل تلك، أو المساعدة في تنفيذها وتوسيع نطاقها إن أمكن ذلك، باعتبارها تكملة لحلقات العمل بشأن قانون المعاهدات وممارساتها التي تعقد في المقر؛
- 9 - **تعرب** عن تقديرها للدول الأعضاء والمنظمات والمؤسسات المهتمة التي قدمت تبرعات لتمويل حلقات العمل المتعلقة بقانون المعاهدات وممارساتها على الصعيدين الوطني والإقليمي؛
- 10 - **ترحب** بالجهود الرامية إلى بناء قدرات الدول في مجال قانون المعاهدات وممارساتها، وتدعو الدول الأعضاء إلى النظر في تقديم مساعدة تقنية محددة الهدف، عند الطلب، على الصعد الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف، وبخاصة للبلدان النامية، من أجل تطوير وتعزيز ممارساتها التعاهدية، بما يشمل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- 11 - **ترحب أيضا** بالجهود المبذولة لتطوير وتعزيز قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإلكترونية للمعاهدات، التي تتيح الاطلاع إلكترونياً على معلومات شاملة عن وظائف الوديع التي يتولاها الأمين العام وعن تسجيل ونشر المعاهدات بموجب المادة 102 من الميثاق، وتشجع على مواصلة بذل هذه الجهود في المستقبل، مع مراعاة التحديات التي يواجهها الكثير من البلدان النامية فيما يتعلق بإمكانية الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- 12 - **تلاحظ** أن أغلب المعاهدات المحالة لغرض التسجيل تقدّم في شكل إلكتروني، وتشجع الأمين العام على القيام، بالتشاور مع الدول الأعضاء وبناءً على تعليقاتها وفي حدود الموارد المتاحة، بإرساء نظام إلكتروني لتسجيل المعاهدات من أجل تيسير إحالتها لغرض التسجيل كي يكون خياراً إضافياً مكملاً للطرق المتبعة حالياً لتقديم المعاهدات سواء في شكل إلكتروني أو مطبوع؛

- 13 - **تقرر** بأهمية المنشورات القانونية التي يعبها قسم المعاهدات، وتشدد على ضرورة تحديث موجز ممارسة الأمين العام بوصفه الوديع للمعاهدات المتعددة الأطراف في ضوء التطورات والممارسات الجديدة؛
- 14 - **تنوه** بالجهود التي تبذلها الجهات الوديعية في تسجيل المعاهدات بموجب المادة 102 من الميثاق، وتشجع على مواصلة هذه الجهود في المستقبل؛
- 15 - **تهيب** بالأمين العام أن يكفل التعجيل بنشر مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، وفقا للقواعد، من خلال الإسراع بتوفير خدمات التحرير والترجمة التحريرية، بما يتيح القيام على نحو فعال بنشر المعاهدات وإتاحة سبل الاطلاع عليها؛
- 16 - **تهيب أيضا** بالأمين العام أن يعزز قدرة قسم المعاهدات على تأدية مسؤولياته ومهامه بموجب الميثاق والمعاهدات المتعددة الأطراف المودعة لدى الأمين العام وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وأن يلبي أيضا الطلبات المتزايدة فيما يتعلق بتأدية تلك المهام؛
- 17 - **ترحب** بالمناقشة المواضيعية التي جرت حول موضوع "دور التكنولوجيا في تشكيل ممارسات وضع المعاهدات"؛
- 18 - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن دور التكنولوجيا في تشكيل ممارسات وضع المعاهدات<sup>(2)</sup>، المقدم عملا بقرارها 236/78 لدعم المناقشة المواضيعية المتعلقة بهذا الموضوع الفرعي؛
- 19 - **تحيط علما أيضا** بالمواضيع الفرعية التي اقترحتها بعض الدول الأعضاء للنظر في إمكانية تناولها في المناقشات المواضيعية المقبلة، وتطلب إلى الأمانة العامة وضع قائمة إرشادية غير حصرية بهذه المواضيع الفرعية وتعميمها قبل انعقاد جلسات اللجنة السادسة بشأن هذا البند من جدول الأعمال بوقت كاف؛
- 20 - **تقرر** أن تجري مناقشة مواضيعية منتظمة في اللجنة السادسة للتشجيع على التبادل التقني للأراء بشأن الممارسة المتصلة بتعزيز الإطار التعاهدي الدولي وتدعيمه، وتدعو الدول الأعضاء، في هذا الصدد، إلى تركيز تعليقاتها، خلال المناقشة في الدورة الثانية والثمانين للجمعية العامة، على الموضوع الفرعي "دور التعاون الدولي، بما في ذلك استخدام التكنولوجيا وبناء القدرات لتعزيز الإطار التعاهدي الدولي"، وتطلب إلى الأمين العام أن يدعو الحكومات والمنظمات الدولية إلى تقديم معلومات عما تتبعه من ممارسات في هذا الصدد، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والثمانين تقريرا عن الممارسات المتصلة بالموضوع الفرعي يأخذ فيه بعين الاعتبار المعلومات المذكورة؛
- 21 - **تقرر أيضا** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والثمانين البند المعنون "تعزيز الإطار التعاهدي الدولي وتدعيمه".

الجلسة العامة 64

15 كانون الأول/ديسمبر 2025